سبقه الى نحو ذلك ابن المواق قال شيخ الاسلام وشبه ذلك قولهم
في الراوي صدوق فقط وصدوق ضابط فان الاول قاصر عن درجة رجال
الصحيح والثاني منهم وكما ان الجمع بينهما لا يضر ولا يشكل فكذلك الجمع بين الصحة
والحسن ولابن كثير جواب رابع وهو ان الجمع بين الصحة والحسن درجة
متوسطة بين الصحيح والحسن قال فما نقول فيه حسن صحيح اعلا رتبة من
الحسن ودون الصحيح قال العراقي وهذا الحكم لا دليل عليه وهو بعيد ولشيخ
الاسلام جواب خامس وهو التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد
فيخص جواب ابن الصلاح بما له اسنادان فصاعدا وجواب ابن دقيق العيد
بالفرد قال وجواب سادس وهو الذي ارتضيه ولا غبار عليه وهو الذي
ارتضيه مشى عليه في النخبة وشرحها ان الحديث ان تفرد اسناده فالوصف
راجع اليه باعتبار الاسنادين او الاسانيد قال وعلى هذا فما قيل فيه
ذلك فوق ما قيل صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوي والا
فبحسب اختلاف النقاد في راويه فيرى المجتهد منهم بعضهم يقول فيه صدوق
وبعضهم يقول فيه ثقة ولا يترجح عنده قول واحد منهما او يترجح ولكنه
يريد ان يشير الى كلام الناس فيه فيقول ذلك وكانه قال حسن عند
قوم قال وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول
حسن او صحيح قال وعلى هذا فما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه صحيح
لان الجزم اقوى من التردد انتهى وهذا الجواب مركب من جواب ابن الصلاح
وابن كثير وأما تقسيم البغوي احاديث المصابيح الى حسان
وصحاح مريدا بالصحاح ما في الصحيحين وبالحسان ما في السنن
فليس بصواب لان في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر
كما سيأتي بيانه ونحو اطلاق عليها الصحيح كقول السلفي في الكتب الخمسة
اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب وكاطلاق الحاكم على الترمذي الجامع
الصحيح واطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح فقد تساهل واطلاق
الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح فقد تساهل قال التاج التبريزي

ولا

41

ولا ازال اتعجب من الشيخين يعني ابن الصلاح والنووي رضي الله عنهما في اعتراضهما
على البغوي مع ان المقرر انه لا مشاحة في الاصطلاح وكذا مشى عليه علماء
العجم اخرهم شيخنا العلامة الكافيجي في مختصره قال العراقي واجيب
عن البغوي بانه يبين عقب كل حديث الصحيح والحسن والغريب قال وليس
كذلك فانه لا يبين الصحيح من الحسن فيما اورده من السنن بل يسكت ويبين
الغريب والضعيف غالبا فالايراد باق في مزجه صحيح ما في السنن بما فيها
من الحسن وقال شيخ الاسلام اراد ابن الصلاح ان يعرف ان البغوي اصطلح
لنفسه ان يسمي السنن الاربعة الحسان ليغنيه ذلك عن ان يقول عقب
كل حديث اخرجه اصحاب السنن وان هذا الاصطلاح ليس جاريا على المصطلح
العرفي فروع احدها في مظنة الحسن كما ذكر في الصحيح مظانه وذكر في كل
نوع مظانه من الكتب المصنفة فيه الا يسيرا انبه عليه كتاب ابي عيسى
الترمذي اصل في معرفة الحسن وهو الذي شهره واكثر من ذكره قال
ابن الصلاح وان وجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي
قبله كاحمد والبخاري وغيرهما قال العراقي وكذا مشايخ الطبقة التي
قبل ذلك كالشافعي قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر
لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا الحديث حديث ابن عمر مسند حسن الاسناد
وقال فيه ايضا وسمعت من يروي باسناد حسن ان ابا بكر رضي الله عنه
ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كرنخ دون النصف الحديث وكذا يعقوب
ابن شيبة في مسنده وابو علي الطوسي اكثر من ذلك الا انهما الفا بعد
الترمذي واختلفت النسخ اي من كتاب الترمذي في قوله حسن او حسن
صحيح ونحوه فينبغي ان تعتني بمقابلة اصلك باصول معتمدة وتعتمد
ما اجتمعت عليه ومن مظانه ايضا سنن ابي داود فقد جاء عنه
انه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه وهن شديد
بينه وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح قال وبعضها اصح من بعض فعلى هذا
ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم يكن في احد الصحيحين ولم يصححه غيره